الحوار المحضَر: أي إسلام؟

www.alhiwar.org

سلسلة: علماء الإسلام وملحمتهم التقويمية عبر التاريخ

مقدمات نحو صياغة أنموذج منظوري إرشادي إسلامي عام في الفقه والعلوم

12) صناعة الفقه: التأصيلية من منظور أسلمة المعرفة

تمهيد

إن المتتبع لنشأة " صناعة الفقه" وكيف تطورت في الإسلام تحت مظلة: "الأنموذج الإرشادي الإسلامي العام"، لا يفوته أن يلحظ الطبيعة العضوية الحية لمثل هذا الحقل.

قلت:

عضوية بمعنى: ارتباط أجزائه بكلياته في وحدة شجرية هوياتية (من الهوية) متماسكة، فقولك: "الفقه"، أو "الحديث"، أو غيرها من نعوت وأوصاف العلوم الخادمة للمرجعية، تشير ضمناً إلى الأنموذج إما بالانطواء أو الانضواء بالتضمين تحته، أو بالتفريع والتشعيب منه.

قلت:

حية بمعنى: نشأة الروافد الخادمة تلقائياً، ونموها واشتداد عودها طبيعياً، تلبية لمتطلبات جديدة وغير متوقعة، تفرضها توليفات انبساط أوامر تشغيل برنامج الكون الكبير: اللوح المحفوظ، الذي يحوّل باستمرار معدوماته الكمونية المبرمجة في الأزل إلى تشيؤات وجودية حقيقية فوق مسرح الوجود، لتتفاعل فيما بينها، وبين الموجودات السابقة عليها في الوجود، ومنها البشر، كممثلين أحرار وأصحاب إرادات واختيارات حرة، يمثلونها على خشبة مسرح الوجود، بالدخول في علاقات متعددة الأطراف، مع بعضهم البعض كأفراد أولا، ثم كجماعات ثانياً، وذلك بالتكيف المستمر مع إحراجات هذه الانبثاقات التشيؤية المستجدة، كفتن وابتلاءات لعموم البشر، من حيث بعدهم الوحيد، المميز لهم من بين سائر الخلق، ضمن هذه الصيرورة الحتمية الجبرية، وهي حرية إرادتهم فحسب، وبكونهم مسؤولين بالأساس على أفعالهم الاختيارية في هذه الحياة الدنيا الفانية، وأنهم سينتقلون إلى دار خلد أخرى غير هذه، وأن مصيرهم في الدار الثانية، إنما يتقرر، بحسب نجاحهم أو فشلهم في التعامل مع هذه الطوارئ في الدار الأولى، لما سبق لهم من معرفة وإحاطة، من خلال الدليل الإرشادي الكوني العام: القرآن، دليل سياحتهم الكونية الوحيد والموثق في هذه السياحة الوجودية في الدارين.

ولا يخفى، أن عملية المواءمة المستديمة هذه، تخضع بالضرورة للنسبية المطلقة. ومن هنا، فالتلاؤم من أجل المسايرة الضرورية، مع البقاء ضمن شروط تحقق الرؤية المنظورية الإرشادية العامة للإسلام التي يؤطرها على صعيد العلم والمنهج ونظرية المعرفة: "الأنموذج المنظوري الإرشادي الإسلامي العام"، الترجمة الحية لقوله ﷻ:

﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً﴾[1]،

لا يتم سوى بالاجتهاد المستديم، توليفاً للمجتمع مع إحراجات انبساط البرنامج حسب دقات رقاص زمنه الداخلي الخاص به الذي لا يتوقف أبداً، وإلا حصلت قطيعة تناظرية ما بين تشيؤات الوقائع المستجدة في تشيؤاتها الآنية، وتنزيل النصوص الإرشادية القرآنية المحكمة الثابتة المرتبطة تشريعياً بها، وتقطعت بالأمة الأسباب، ولم تعد صالحة للقيام بمهمة الاستخلاف، التي وجدت لها ومن أجلها.

قلت:

ومن هذا المنظور، وفيما يقص القرآن من أمثلة من أجل أخذ العبرة والاعتبار، فخروج أهل الكهف من كهفهم بعد ثلاثمائة سنة من رقادهم مثلاً، هو كحدث مبرمج، يعد معجزة بالنسبة لهم ولمن واكبوا العثور عليهم واكتشافهم، ووقفوا على أمرهم.

لكن، وككل معجزة ظرفية وتاريخية، غير معجزة القرآن الخالدة، فهي محكومة بظرفها وزمانها لا تتعداه. لذلك توقف زمنهم عند أفق المعجزة المتشيئة بإرجاعهم إلى الحياة لبرهة زمنية، ضمن حتمية رجوعها إلى رقادهم البرزخي إلى يوم يبعثون. وما بقي للناس بعد حصول المعجزة سوى أن يتخذوا عليهم مسجداً.

ولم يكن بوسعهم أن يتعدوا حدود حيز هذه المعجزة الظرفية المبرمجة في الأزل إلى معجزة أخرى تشد بتلابيب الأولى كتسلسل أو استمرارية، كأن يستأنفوا، حياتهم مجدداً ضمن المجتمع الجديد الحاضر، في عصر غير عصرهم، وظرف غير ظرفهم.

---

[1] سورة المائدة، الآية 48.

ومن ثمة، نفهم لماذا توجب أن تخضع الروافد الخادمة للمرجعية بدورها، للصيرورة النسبية في كل معرفة وفي كل منهجية، وتخضع بالتالي بدورها للمراجعة المستديمة والمواءمة المستمرة، من حيث هي في ذواتها، ليست سوى تشيؤات مرحلية عابرة، يعتريها مع مرور الزمن، ما يعتري كل المحدثات في الوجود، من حيث الظهور والاختفاء، والحضور والغياب، والضعف والشيخوخة، والحياة والفناء، إما بسبب من سيرورة دورة الحياة نفسها كدورة خاضعة لأطوار، أو بسبب من بلي، أو من تصدع بنى، أو قلة كفاية منهجية إجرائية، أو قلة نجاعة صمودية ضد التغيير، أو عدم القدرة على المسايرة والمواكبة توازيا مع انبساطات تشيؤات البرنامج الكبير للخليقة. وهو معنى آخر لمدلول الفناء. أي الفناء من واقع البرنامج عند أوانه وأجله.

1) محورية ومفصلية الوحيين

والملاحظ في الصيرورة العامة، التي حكمت إنتاج المعرفة ضمن "**الأنموذج المنظوري الإرشادي العام**"، هو أن كل **علوم الإسلام**، إنما قامت وحامت وتمحورت وتمفصلت حول **هدف أوحد ووحيد**، وهو **خدمة الوحيين**: **القرآن** و**السنة**.

ولم يجد المسلمون، بحكم عالمية رسالتهم وتوجهها لكل البشر، من حرج في تثبيت أو إقرار بعض الأعراف التي لا تتعارض ومبادئ الإسلام وأصوله العامة، ولا حتى في استعارة بعض المعارف أو العلوم، كعلوم الطبيعة، والهندسة، والحساب، والجغرافيا،..إلخ.، أو غيرها من العلوم النظرية أو العملية التي يفتح فيها للبشر فهماً جديداً أو مستأنفاً، إذ كل ينهل من عطاء الله:

﴿كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً﴾[2]

طالما اتسمت بخاصية الحياد العقائدي وكانت في ذات الوقت مؤهلة لخدمة بعض مقاصد الأنموذج المنظوري العام.

وقد وجدنا علماء الإسلام، لا ينأون عن دراسة وتحليل باقي العلوم أو المنهجيات المجتلبة من خارج، والتي قد لا تتسم بمثل هذه الصفة الحيادية، فرأيناهم لا يتهاونون في تفكيكها، ولو بعد حين، حال ما عاينا من تكرار ذلك في **النقديات التأصيلية** عند **الإمام الشافعي** رحمه الله لكل من سبقوه أو عاصروه من مدارس الفقه مع نهاية القرن الثاني الهجري، وعند **الإمام ابن حزم الظاهري** في نقدياته الأوسع التي تعدت هذا المجال الداخلي إلى النقدية التاريخية للكتب المقدسة عند اليهود والنصارى، لانضوائهم تحت

---

[2] سورة الإسراء، الآية 20.

مشمول الإسلام العام، في الربع الثاني من القرن الخامس الهجري، وعند الإمام ابن تيمية الحراني، آخر النقاد التقويميين الكبار الشموليين المعتبرين مع بداية القرن الثامن الهجري في تكاملية منهجه النقدي الشامل وإثماريته.

قلت:

فهذه القابلية الداخلية التي يتصف بها "الأنموذج" في التقويم الذاتي والتصحيح الاستئنافي، المتمحورة حول ثوابت النواة الصلبة للمرجعية: القرآن والسنة، مثلت ظاهرة عامة من مظاهر المناعة الطبيعية المؤصلة فيه، وعملت على حفظ كيانه من كل تشقق أو تصدع في البنية، ومن كل تلوث دخيل ممرض على المرجعية، أياً كان شكله أو لونه أو نوعه، لتمده على الدوام بمقومات المناعة والبقاء، والقدرة على الاستئنافية المتجددة، أي حصوله على نوع من الخلود الاعتباري.

وهكذا، وجدناهم في الكثير من الأحيان، يعيدون تركيب العلم أو المفهوم أو المصطلح من جديد، كي يتواءم مع متطلبات الأنموذج، قبل القبول به في أي مجال من مجالاته المعرفية المعمول بها ضمنه.

وبهذه الخاصية، كمعطى بنيوي، اكتسبت المنظورية الإسلامية إلى العالم والوجود، أو "الأنموذج الإرشادي العام" صلابته النظرية والمنظورية، بما يشبه الخاصية الحفاظية المناعية العالية الكفاءة التي زودت بها الخلية البشرية، من حيث القدرة على استصلاح راموزها الوراثي، الحائلة دون تعرض برامجها الوظيفية، إما لخلل الإعطاب القاتل، أو ل الطفر المتفلت السرطاني الماسخ للهوية.

قلت:

ومن هنا، فإدارة المجتمع وتدبير شؤونه العامة، من حيث التنظيم والتخصيص، لا تخرج عن هذا المعنى الإعجازي المنجز في الخلية البشرية الأولى، التي ليس الفرد، ثم المجتمع سوى إحدى تمظهراتها الأكثر بروزاً.

والملاحظ في علوم الإسلام أن تطورها لم يكن على قدر واحد، ولا أنه كان يسير خطياً أو على وتيرة واحدة، بل تنزلت كل هذه العلوم الخادمة درجات ومراتب، حسب أولويتها في خدمة النواة الصلبة للمنظومة المرجعية ككل، وعلى حسب ما كانت تمليه أو تستوجبه الظروف الاجتماعية أو السياسية، أو التشريعية الطارئة أو تفرضها فرضاً.

ويظهر جلياً كذلك، أن كل هذه العلوم الخادمة، إنما قامت بغية خدمة هدف واحد، وهو مواءمة التنزيل مع الواقع، بغية تأطيره، ثم تغييره ليتفق مع أهداف إقامة الأمة المشروع "المُخْرَجَة للناس" إخراجاً.

وسنكتشف بعد قليل، أن هذه الاستجابة المشروطة بحرية فعل الأفراد والأمة، في القدرة على تغيير أنفسهم، حتى يغير الله ما بهم، هي البعد الوحيد الذي يمكن التوقع بنتائجه بدرجة عالية من القطع، متى تمت تلبية شروط قيامه في وجدان أفراد المجتمع وتمثلوه خير تمثيل.

قلت:

وهو ما سيذهل عنه المنظرون الاجتماعيون الإسلاميون ليقعوا في مأزق شرك اجتماعيات الغرب الهشة كل الهشاشة، على ما وقفنا عليه في دراستنا: "المجتمع والأنموذج الحداثي الغربي، تقييم نقدي" {موجودة مقتطفات منه على موقعنت}

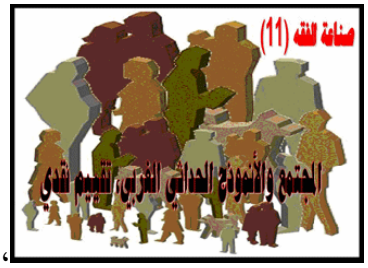

، ضمن هذه السلسلة التقويمية، والمفتقدة مطلقاً لإمكانية تصور وجود مثل هذا البعد اليقيني القطعي في التوقعات الاجتماعية.

ولعل أهم ملمح ملفت للنظر ضمن هذا الإطار، والمستوجب للتوقف عنده كثيراً لاستخلاص العبر، هو ملاحظة أن المسلمين، لم يكن باستطاعتهم استحداث كل هذه العلوم الخادمة دفعة واحدة، اكتفاءً بتقليب النظر في منطوقات الآيات المعبرة أو المرشدة بالتأمل السلبي فحسب، حسب ما ادعى مخرفة المتصوفة في دعواهم الباطلة بوقوفهم على "العلم اللدني"، دون الأخذ بالتجارب في الاعتبار.

إذ التجربة والخبرة حصانا رهان أساسيان في الرائزية التصديقية القرآنية لمنطوقاته، لا يُختزلان إلى ما هو أبسط أو أنجع، في أفق هذه الجدلية المتعالية، وذلك من

خلال الرباط العلائقي المتوازي ما بين **منطوقات النصوص** و**وقائعها على الأرض**، حسب تطور المجتمع الإسلامي نفسه ونمو حاجياته المطردة، وتعقيد وتشعيب بنيته وتركيبته الاجتماعية.

وقد **قصّر** المسلمون أيما تقصير، لظروف تاريخية مأساوية، مرت بهم، حالت دون استفادتهم القصوى من كل الإمكانيات التي ظل يتيحها الأنموذج، حتى أن الكثير من العلوم، لن تحظ على أيديهم بأية عناية أو اعتبار يُذكر، ولا أنها أثارت انتباههم أو استنفرت قرائحهم بأية درجة من الجدية، أو التكلف، أو حتى حب الاستطلاع، لتقبع في أماكنها في طي الغيب، تنتظر من يكتشفها أو يجليها، حسب منطوقات القرآن الإعجازية، بينما ظلت أخرى تعاني من الإهمال، والتجاهل، أو النسيان في مناطق الظل، يطالها التهميش المقصود وغير المقصود، إما بسبب من فقدان الرؤية المنظورية للأنموذج لدى بعض العلماء، أو تفشي الأمية الدينية العامة، أو لفقدان المؤسسات المعنية المتبنية، أو انعدام الأمن الضروري، أو التشجيع الواعي الكافي، ...إلخ.، مع أن نصوص القرآن طافحة بها كأصول في بابها، ومفصحة كاشفة عن ذواتها بدون لبس، لمن ألقى السمع وهو شهيد، حال الكثير من علوم التسخير والحفاظ الكونيين، وعلوم التدبير والتسيير المجتمعيين، وعلوم المؤسسات، ..إلخ.

ولعل **أهم عامل مثبط وكابح**، سيحول دون الولادة الطبيعية لبعض العلوم في الإسلام، أن المقاربات الأولية في تصنيفية العلوم شابها الكثير من الدغل والخلط، للخلفية التهجينية والتلفيقية لأصحابها، الشاربين شرب هيم من **المرجعيات المخالفة** كل المخالفة لمرجعية الإسلام، قبل تمكنهم وهضمهم لمرجعيتهم الأصلية، التي هي بمثابة الترياق ضد كل زيغان مفهومي أو تفلت عقدي، والحائلة تلقائياً، كمناعة مكتسبة، دون استلاب عقولهم أو اغتراب أفكارهم وذوبان ذواتهم في الغير، حال ما سنجد في تصنيفيات:

أ) **أبي نصر محمد بن طرخان الفارابي الفيلسوف** (ت: 339 هـ)

(صورة متخيلة له) في كتاب: "إحصاء العلوم"، أو عند:

ب) **أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي الكاتب** (ت: 387 هـ) في كتاب: "مفاتيح العلوم"، أو في:

ت) "الرسائل" الغنوصية (العرفانية) ل "إخوان الصفا وخلان الوفا وأهل العدل وأبناء الحمد"، أو عند:

ث) أبي علي ابن سينا الفيلسوف (ت: 428 هـ) (صورة متخيلة له)

في: "رسالة في أقسام العلوم العقلية".

فالرابط والخيط المشترك بين كل هذه التصانيف في العلوم، هو كونها قد بناها أصحابها على المرجعية اليونانية ورؤيتها ومنظورها إلى الحياة والوجود، إما في:

أ) أصلها المشائي المنسوب لمنظومة الفيلسوف الإغريقي أرسطو (384 ق.م – 322 ق.م)

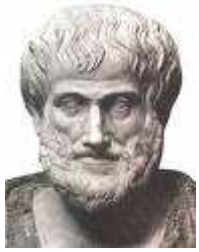

، أو في:

ب) نسختها المهجنة المخلوطة بالإشراق الغنوصي الشرقي الأفلوطيني (نسبة إلى أفلوطين (Plotin) المصري (203 م – 270 م)

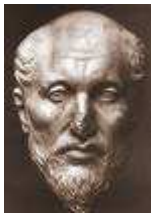

المتأخر.

قلت:

ولم يكن إيرادهم لبعض علوم الإسلام ولا لإدراجهم لها ضمن الهيكلة العامة لهذه التصنيفيات الأجنبية، يتسق لا مع بنيها ولا مع هيكلتها العامة ولا مع روحها، سواء أتعلق الأمر بالهيكل الأصيل منها أو بالبنية المهجنة المضافة.

والملفت للنظر هو أن هذه الهجنة التلفيقية في التصنيف ظاهرة عامة عندهم جميعاً، ويمثلها خير تمثيل تصنيف الخوارزمي الذي قسم فيه العلوم قسمين:

أ) إسلامية

ب) وإغريقية،

وأفرد لكل منهما مقالتين:

أ) مقالة تخص العلوم الإسلامية وتحتوي على علوم: الفقه، والكلام، والنحو، والكتابة، والشعر والعروض، والأخبار.

فهو يقول في الباب الأول من كتابه بخصوص "الفقه":

في أصول الفقه

أصول الفقه المتفق عليها ثلاثة: كتاب الله عز وجل، وسنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وإجماع الأمة.

والمختلف فيها ثلاثة: القياس، والاستحسان، والاستصلاح.

فأما كتاب الله سبحانه، فإن سبيل الفقيه أن يعرف تأويله، ووجوه الخطاب فيه من الخصوص والعموم، والناسخ والمسوخ، والأمر النهي، والإباحة والحظر، ونحوها مما شرح في التفاسير وكتب أصول الدين.

وأما سنة الرسول صلى الله عليه وسلم فهي ثلاثة أضرب: أحدها القول، والثاني الفعل، والثالث الإقرار.

فالقول: ما روي عنه، صلى الله عليه وسلم أنه قال.

والفعل: ما روي عنه، صلى الله عليه وسلم أنه فعل.

والإقرار: ما روي عنه، صلى الله عليه وسلم أنه أقر عليه قومه ولم ينكره عليهم.

ثم من الإخبار: خبر التواتر، وهو ما رواه جماعة من الصحابة، وقد اتفق عامة الفقهاء على قبوله.

ومنها ما هو خبر الواحد، وهو ما يرويه الرجل الواحد من الصحابة. وأكثر الفقهاء يقولون بقبوله على شرائط يطول الكلام بذكرها.

ومن الحديث: ما هو متصل. وهو الذي يسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم واحد، عن آخر، من غير أن ينقطع.

والمرسل والمنقطع: ما يرويه أحد التابعين الذين لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم، مثل الحسن البصري، وابن سيرين، وسعيد بن المسيب، ويقول: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، من غير أن يذكر من حدثه به عنه.

وقد قبله كثيرٌ من العلماء وزيفة بعضهم.

وأما الإجماع، فهو اتفاق الصحابة من المهاجرين والأنصار، وكذلك اتفاق العلماء في الأمصار في كل عصر دون غيرهم من العامة.

وأما **القياس**، فقد قال به جمهور العلماء، غير **داود بن علي الأصفهاني** ومن تبعه.

والقياس نوعان: **قياس علة**، وقياس شبه.

فقياس العلة: أن **تجمع المقيس والمقيس به علة**.

وقياس الشبة أن لا تجمع المقيس والمقيس به علة.

ولكن يقاس به على طريق التشبيه.

وكثير من الفقهاء لا يفرقون بينهما.

وطرد العلة هو أن تجعل مطردة في جميع معلولاتها.

وأما **الاستحسان**، فهو ما تفرد به أبو حنيفة وأصحابه، ولذلك سموا أصحاب الرأي، ومثال ذلك جواز دخول الحمام، وإن كان ما يستعمل فيه من الطين والماء مجهور المقدار.

وقيل: الاستحسان، هو قياس، لكنه خفي غير جلي.

وأما **الاستصلاح**، فهو **ما تفرد به مالك بن أنس** وأصحابه، ومثاله ما أجازه من تعامل الصيارفة وتبايعهم الورق بالورق، والعين بالعين، بزيادة ونقصان، وإن كان ذلك محظوراً على غيرهم، لما فيه من الصلاح للعامة.

فهذه أصول الفقه التي مرجعه إليها، ومداره عليها، وبالله التوفيق

ب) ومقالة تخص التصنيفية الأرسطية وتحتوي على علوم: الفلسفة، والمنطق، والطب، وعلم العدد، والهندسة، والنجوم، والموسيقى، والخيال، والكيمياء.

قلت:

فهذا كان واقع حال العلوم في زمنه. ولن تظهر بوادر أول تصنيفية تعتمد المرجعية الإسلامية المحضة للعلوم كإطار وهيكل، سوى مع بدية القرن الخامس الهجري، وهو عصر جد متأخر بمقياس العطاء الإسلامي الذي كان قد نضج قبل هذا العصر، كما سنجد عند:

أ) أبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد بن النديم البغدادي الوراق (ت: 428

هـ) في كتاب: "الفهرست"، وعند معاصره:

ب) الإمام ابن حزم الظاهري (ت: 456 هـ) في رسالتيه: "رسالة التوفيق" و"رسالة مراتب العلوم"، ثم عند:

ت) عبد الرحمن بن خلدون (ت: 808 هـ) في كتاب "المقدمة"، ثم عند:

ث) أبي الخير عصام الدين احمد بن خليل بن مصطفى الشهير باسم: طاش كبرى زادة" (ت: 968 هـ) في كتاب: "مفتاح السعادة ومصباح السيادة" .

ومن المؤسف على أكثر من صعيد ، أن نلحظ بأن كل علوم الإسلام توقفت وتكلست كأحافير، عند أفق هذه التصنيفية الأخيرة، ولم تستطع قط أن تتجاوزها إلى ما هو أبعد، أو أجد، أو أرقى، أو أرحب، وإلى يوم الناس هذا!.

وقد مر بنا، من خلال كتيبات هذه السلسلة، أن كل المحاولات الاستنهاضية أو الاستئنافية لمسار الفقه ما بعد القرن التاسع الهجري، تأرجحت بين حتميتين قاهرتين لا ثالث لهما:

1) إما الإجهاض،
2) وإما الفشل الذريع.

بل ستلقي هذه الحتمية القاهرة بظلالها الكثيفة على كل حقول المعرفة الإسلامية حتى مطالع القرن التاسع عشر وما بعده، لتحكم تلفيقية وتهجينية الأزهريين:

1) رفاعة رافع الطهطاوي (ت: 1290 هـ/1873 م) ،

2) والشيخ محمد عبده (ت: 1323 هـ/ 1905 م) 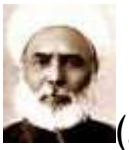 بعده،

بل لتحكم كل محاولات تلامذتهما المباشرين وغير المباشرين وتلامذة التلاميذ حال ما تبين لنا من مقاربة:

أ) التونسي محمد بن الطاهر بن عاشور [3]، أو بأقل درجة ووضوح عند صنوه المغربي:

ب) علال الفاسي [4]

ومن تأثر بهما تقليداً أو سار على دربهما في غفلة عن الزمن ومتطلباته,

وستظل الجامعات الإسلامية التقليدية، بعد أن فقدت الوجهة والاتجاه، وعجزت كل العجز عن استبيان مأزقها الحضاري، أو عن استيعاب ظروف العصر ومستجداته، تعمل في دوائر مفرغة، بمعزل عن "أنموذجها الإرشادي العام"، الذي جفت كل روافده في صحراء تيه التقليد، إلى أن ضاعت كل معالمه، ولم يعد يتذكرها أحد.

وقد ظلت العلوم التي يتداولها طلبة هذه الجامعات فيما بينهم، تحدد أفق تفكيرهم، وتعيد إنتاجهم وإنتاج كهوفيتهم، خارج الزمان والمكان، تحكمهم جميعاً اعتبارات التقوقع،

---

[3] أنظر ضمن هذه السلسلة: "صناعة الفقه: التقويمات المقاصدية عند محمد بن الطاهر بن عاشور".

[4] أنظر: "صناعة الفقه: التقويمات المقاصدية عند علال الفاسي".

والتقادم، والتشرنق، سواء أتخرجوا من القرويين ، أو الزيتونة ، أو الأزهر ، أو الحوزات الجعفرية في كل من النجف وقم ، وليس التفتح أو الابتكار أو المسايرة.

وظل أفقهم المعرفي مشدوداً إلى الماضي وينحسر عن تبين المستقبل، ويضغط عليهم بعنف نحو التقلص والتحيز والتقزم في انكماش مستمر، كما ظل تأثيرهم في المجتمع في تردى دائم وعدم مبالاة قاتلة، إلى أن وقعت شبه قطيعة تواصلية بينهم وبينه بلغت حد الانفصام التام.

وهكذا وجد هذا الجمع نفسه، ومع مطالع القرن الخامس عشر الهجري/الحادي والعشرين الميلادي، أمام ثلاثة معوقات رئيسية متداخلة ومتراكبة، وقفت أمامه كعقبات كأداء لم يستطع تجاوزها قط:

1) معوقات المنهج.
2) ومعوقات الاستئناف.
3) ومعوقات المسايرة.

وسوف نعرض لحيثيات كل واحدة منها على حدة ببعض تفصيل فيما يلي.

انتهى
وتليه الحلقة الثانية: معوقات المنهج